مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١٩٧٧/٩/١٦

■ توصيات هامة عن الامن الغذائى الى الرئيس السادات من المجلس القومى للانتاج :

خريطة زراعية للمساحات القابلة للاستصلاح خارج الوادى

سياسة للأمن الغذائى تقوم على الاكتفاء الذاتى وربطها باقتصاديات الدول العربية
مراجعة قوانين الزراعة المتعددة للخروج بقانون موحد والنهوض بالقرية كأساس للتنمية

كتب مصطفى الضمرانى :

اوصى المجلس القومى للانتاج والبحث العلمى ، فى تقرير مفصل قدمه الى الرئيس السادات عن استراتيجية التنمية الزراعية ، بضرورة وضع خريطة لمصر على اساس علمى ، توضح المساحات المزروعة الان : والمساحات القابلة للاستصلاح خارج الوادى : ووضع سياسة واضحة للامن الغذائى تقوم على اساس تحقيق الامن الغذائى مع ربط هذه السياسة باقتصاديات الدول العربية فى اطار المصلحة الاقتصادية المتبادلة ، ومراجعة قوانين الزراعة المتعددة لتوحيدها ، والنهوض بالقرية كاساس للتنمية .

كما أوصى المجلس بضرورة الاهتمام بالحاصلات والمنتجات الزراعية التى يمكن تصديرها الى الخارج كالقطن والارز والحاصلات البستانية والخضر ، والعمل على توفير المواد الاولية الزراعية التى تعتمد عليها سياسة التصنيع المحلى ، والتوسع فى ادخال الميكنة الزراعية ، والافادة من التكنولوجيا الزراعية الحديثة ، والاهتمام بالصناعات المغذية للزراعة ، مثل صناعة الاسمدة والمبيدات الحشرية .

وقد صرح **الدكتور محمد عبد القادر حاتم** ، المشرف العام على المجالس القومية المتخصصة ، بأن تقرير المجلس القومى تضمن المشكلة من عدة جوانب ، مركزا على انها من أهم المشكلات التى تواجه عالم اليوم ، وعلى خطورة نقص المواد الغذائية فى الدول النامية بوجه عام .

وكان المجلس القومى للانتاج والبحث العلمى قد عكف أخيرا على استعراض ومناقشة الدراسات والابحاث التى قام بها خبراء الزراعة فى المجلس

ومما ركز عليه المجلس ، بعد مناقشة هذه الدراسات ، تأكيد أهمية دور القرية فى التخطيط الزراعى

وطالب المجلس بضرورة مراجعة قوانين الزراعة المتعددة ، والخروج منها بقانون موحد تزول فيه التناقضات القائمة بين هذه القوانين ، حتى تستقر قواعد الملكية والحيازة ، فتتوافر فى ظل هذا الاستقرار الظروف المواتية للتنمية الزراعية . كما طالب المجلس بالنظر فى توحيد أجهزة الاشراف والخدمات الزراعية فى جهاز واحد ، وبضرورة تحديد علاقة الدولة بالزراع تحديدا واضح المعالم يرسم لها حقوقا وواجبات ، ذلك الى وجوب توجيه العناية الكاملة لعلاج مشكلة تفتيت الحيازة الزراعية وتناثرها : وتوجيه الاستغلال الزراعى فى الاراضى الجديدة على اساس دورات زراعية مناسبة ، وترشيد استخدام مياه الرى دون اسراف ، وتوفير الاستثمارات المالية لتنفيذ مشروعات التنمية الزراعية ، والعمل لتحسين انواع الحيوانات ، والنهوض بالفلاح اجتماعيا وصحيا وثقافيا ، وهو الذى يشارك باكبر نصيب فى الانتاج القومى . ■